مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 273 (من 27 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

ضرورة التعاون الإقليمي بشأن السلام الأفغاني

الحواجز الثلاث أمام السلام الأفغاني 4

لماذا التعاون الإقليمي مهم؟ 5

اجتماع موسكو 6

نظرة إلى وضع التجارة والعبور خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية

التجارة والعبور/الترانزيت 8

المشاكل الموجودة في قطاع التجارة والعبور 9

آمال لتحسين التجارة والنقل العبوري في أفغانستان 10

المقدمة

مع تزايد الجهود الأمريكية في قضية السلام الأفغاني، ازدادت جهود بعض دول المنطقة والعالم، ولا سيما روسيا والتي كثرت المناقشات عن دورها في هذه القضية. وهذا هو السبب الذي تم التخطيط لعقد اجتماع في روسيا حول السلام الأفغاني ولكن الأجتماع أجل مرتين بسبب معارضة الحكومة الأمريكية والحكومة الأفغانية. الولايات المتحدة وروسيا هما الدولتان العظيمتان اللذان وقفا أمام الآخر في بعض القضايا على المستوى العالمي في هذ العقد مرة أخرى، وقد وصلت تقابلهما إلى أفغانستان، وعليه، يمكن أن يكون لجهود هذين البلدين الجادة عميق الأثر في نهاية الحرب الجارية في أفغانستان.

دور البلدان المجاورة والدول الإقليمية في إنهاء الحرب الجارية عن طريق المفاوضات، وأثره في عملية السلام الأفغاني، هي الموضوعات التي تمت مناقشتها في القسم الأول من التحليل الأسبوعي.

تناول التحليل في القسم الثاني وضع التجارة والعبور (الترانزيت) في حكومة الوحدة الوطنية. ووفقا لتقرير للبنك الدولي صدر حديثا عن توفير التسهيلات للعمل والتجارة في أفغانستان، أثني على الإصلاحات والتسهيلات التي تمت في هذا المجال. فإن للتجارة والعبور أهمية كبيرة في تحسن الوضع الاقتصادي لأي بلد ما، ولكن في ظل الوضع الراهن لأفغانستان لم يعمل شيئا كثيرا في هذا المجال؛ ولكن مع وصول حكومة الوحدة الوطنية تم بعض الاهتمام بهذا الشأن، وتوسعت دائرة نظام الترانزيت وازدادت العلاقات بفضلها مقارنة بالفترة الماضية.

ضرورة التعاون الإقليمي بشأن السلام الأفغاني

على رغم من أن خطوات أمريكا الأخيرة بشأن السلام الأفغاني تبعث الأمل، إلا أن دور الدول الإقليمية بهذا الشأن لا ينبغي التجاهل به في هذه المرحلة، ونظرا إلى حرب الـ 17 الماضية يبدو أن تعاون دول قوية في المنطقة خطوة مهمة لأجل السلام والاستقرار الأمني في هذا البلد.

تعتبر روسيا القوة الحاكمة على المستوى الإقليمي والدولي والتي بدأت تزداد علاقتها حول القضايا الأفغانية. كما أنشأت علاقات مع حركة طالبان وتُظهر أنها تهدف إلى بدء محادثات السلام الأفغانية وتحاول أن تقنع طالبان لهذه المفاوضات.

ما هي الجوانب المهمة التي ينبغي الاهتمام بها في قضية السلام الأفغاني؟ ولماذا الدور الإقليمي في السلام الأفغاني مهم؟ وما مدى أهمية وتأثير اجتماع موسكو على هذه القضية؟ هي أسألة تمت الإجابة عنها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

الحواجز الثلاث أمام السلام الأفغاني

منذ السنوات القليلة الماضية، تحاول الحكومة الأفغانية بدء مفاوضات السلام مع طالبان. كما تمت محاولات عدة للضغط على طالبان بمختلف الوسائل وعلى المستوى الإقليمي والدولي، لتحضر طالبان على طاولة المفاوضات مع الحكومة الأفغانية مباشرة وبطريقة ما، ولكن لم يكن لها أي إنجاز كبير حتى الآن.

وحتى تكون لمحاولات السلام نتيجة إيجابية، فينبغي أن تحاول إزالة الحواجز الثلاث على المستوى المحلي، والإقليمي والدولي والتي تعد مهمة في هذه القضية:

أولا: فضلا عن الموانع العديدة أمام تعزيز السلام في أفغانستان، هناك مشكلات على المستوى المحلي، فهناك أشخاص وجهات تخالف عملية السلام علنا أحيانا وسراً في كثير من الأحيان، والتي تعتبر من أهم الحواجز أمام السلام الأفغاني وكانت سببا في مواصلة الحرب في البلاد.

هؤلاء الناس والجهات يرون مصالحهم في مواضلة الحرب، ويعتبرون السلام خسارة لهم، ولأجل هذا ينفخون دائما في رماد الحرب لمواصلتها؛ ولكن للوصول إلى السلام فينبغي أن يحث هؤلاء على السلام أو يمنع من إيجاد الموانع والحواجز. وعليه، فإن أول خطوة إلى السلام هي سد طريق معارضي السلام داخل البلاد.

الثاني: الدول المجاورة لأفغانستان، ولا سيما باكستان وإيران هما الدولتان المتهمان دائما بتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. لطالما انتقدت الحكومة الأفغانية باكستان بأنها تؤوي المعارضة المسلحة للحكومة الأفغانية في أراضيها. كما اتهمت إيران في بعض الأحيان بالتعاون مع المعارضة المسلحة.

تعتبر مخاوف البلدان المجاورة حول القضية الأفغانية وعدم التعاون الحقيقي في قضية السلام الأفغانية من أهم الحواجز على المستوى الإقليمي. وعلى العموم، البلدان المجاورة لأفغانستان ولا سيما باكستان، وإيران، والصين هي الدول التي يمكنها أن تساعد الحكومة الأفغانية للوصول إلى السلام. لذلك يبدو من الضروري، أن تتم محاولات عدة لجلب مساعدة هذه البلدان المجاورة والاستجابة لمخاوفها، لأن دورها لا يمكن الإغماض عنه.

الثالث: على مدى السنوات القليلة الماضية، ولا سيما بعد عام 2014م والأزمة الأوكرانية، وبعدها معارضة روسيا والولايات المتحدة على القضية السورية، تعتبر من القاضايا التي تشير إلى بدء الحرب الباردة مرة أخرى بين روسيا والغرب. ويبدو في الآونة الأخيرة أن الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو تركت آثارها على الحرب في أفغانستان. ولذلك يبدو أن أفغانستان غيرت إلى ميدان المعركة بين القوى العظمى، وما لم تتغير الحروب النيابية للقوى الإقليمية والدولية في أفغانستان إلى مجال المساعدة والتعاون، فليست لعملية السلام أي نتيجة تذكر.

لماذا التعاون الإقليمي مهم؟

لم يعارض بعض هذه الدول الإقليمية المعارضة الحضور الأمريكي عام 2001م وكان جزءا من الغزو الأمريكي لأفغانستان والإطاحة بنظام طالبان. كانت روسيا من هذه الدول والتي وافقت الغزو الأمريكي لأفغانستان ولم تخالف عام 2001م قرار مجلس الأم التابع للأمم المتحدة. ولكن بعد عقد ونصف عقد من الزمان وخاصة بعد ظهور داعش في أفغانستان، أغلقت روسيا ولأول مرة طريق بعثة ناتو عام 2015 من بلادها، وهكذا اتسعت معارضة البلدين إلى أن وصلت إلى أفغانستان.

بعد هذه المعارضة الأخيرة نشرت تقاير بأن روسيا تدعم طالبان عسكريا، ولكن رفضت روسيا دوما المساعدات العسكرية، وأوضحت علاقاتها مع طالبان في أفغانستان، من أجل مخاوفها من ازدياد نشاط داعش فيها، وتحسن الدبلوماسية الروسية في أفغانستان، ومساعدة الحكومة الأفغانية في بدء مفاوضات السلام مع طالبان.

وبما أن الولايات المتحدة بدأت محاولاتها في بدء محادثات مع طالبان مباشرة، وتريد أن تنهي الحرب الحالية عن طريق المفاوضات، فإن دور روسيا في هذا الوقت لا يغمض عنه من ناحية، وله تأثير إيجابي من ناحية أخرى؛ لأن روسيا من القوى العظمى في العالم الحاضر، ومن جانب آخر، علاقاتها الحالية مع طالبان والثقة المرجوة عليها تؤهلها بأن تكون جانبا مهما في مساعدة هذه المفاوضات.

وكيف يمكن للدول الإقليمية أن تساعد حقا في تعزيز السلام في أفغانستان؟ سؤال يتحتم أن يقدم أولا الولايات المتحدة تصورا واضحا عن تواجده في أفغانستان، حتى يزيل المخاوف التي أدلى بها هذه الدول عن تواجد الولايات المتحدة في أفغانستان.

اجتماع موسكو

كان من المقرر أن تستضيف موسكو اجتماعا في 4 سبتمبر حول السلام الأفغاني قبل ما يقرب من شهرين. على الرغم من أن طالبان قد أبلغت عن مشاركتها في هذا الاجتماع، ولكن عارضت الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية هذا الاجتماع لأن روسيا كانت مضيفة. في ذلك الوقت، تأخر الاجتماع بعد محادثات الرئيس الأفغاني وزير الخارجية الروسي هاتفيا، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع في الأيام المقبلة.

الاجتماع في موسكو بشأن السلام الأفغاني يعبر عن علاقة روسيا واستعدادها وتعاونها لهذه العملية. وعلى العموم، وصلت الحكومة الأفغانية إلى أنها لا يمكن الإغماض عن دور روسيا في قضية السلام الأفغاني، وعليه يبدو أن الحكومة الأفغانية تهتم بدور روسيا افي عملية السلام ومن المتوقع أن تشارك في هذا الاجتماع.

ومن جانب آخر، فإن الحرب الحالية وعلى مدى 17 عاما قد أعيت كل الأطراف المعنية في الحرب، لأن في الآونة الأخيرة قد وصلت عملية السلام إلى حالة ليست الحكومة الأفغانية وحدها هي التي تسعى إليها وإنما الولايات المتحدة هي الأخرى بدأت محاولات جادة في هذه العملية، وبما أن مصالح روسيا تكمن في السلام فإنها أيضا تحاول أن تنهي الحرب الراهنة.

وبشكل عام نستيطع القول بأن الجهود الأخيرة حول السلام الأفغاني واعدة، لأن في هذه المسيرة قد سافر مبعوث الولايات المتحدة زلمي خليلزاد إلى خمس دول بما فيها أفغانستان، وحاول جلب المساعدات في هذه العملية فثي باكستان وأفغانستان، وقد أطلق سراح ملا برادر واثنين آخرين من السجن، كما أنه تم إطلاق سراح خمسة آخرين من مسؤولي حركة طالبان من جوانتانامو، وقد انضموا إلى المكتب السياسي لحركة طالبان في الدوحة. وعليه، فإن أهم خطوة في هذه المرحلة ولأجل نجاح عملية السلام هو أن لا يغمض العين عن دور الدول الإقليمية في مفاوضات السلام فحسب، بل يتم محاولات جادة في مشاركتها في محادثات السلام الأفغانية. انتهى

نظرة إلى وضع التجارة والعبور خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية

في تقريره الجديد، أشاد البنك الدولي بالإصلاحات الاقتصادية وتحسين البيئة لبدء الأعمال التجارية في أفغانستان. وفقاً لهذا التقرير الذي يعده البنك الدولي سنويا لمقارنة 10 مؤشرات تجارية في 190 دولة؛ قد ارتفعت أفغانستان من المرتبة ١٨٣ إلى المرتبة ١٦٧. يشير التقرير إلى أن أفغانستان من خلال تنفيذ الإصلاحات في خمسة مؤشرات واتخاذ سلسلة من الإجراءات التجارية المناسبة؛ تصدر الدول الأفضل التي قدمت تسهيلات لازمة لتحسين وضع التجارة.

أثناء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية كان الوضع الاقتصادي سيئا بسبب انسحاب معظم القوات الأجنبية والوضع السياسي السيء في البلاد، وخلال السنوات الأربع الماضية من عمر هذه الحكومة، قد تدهور الوضع الاقتصادي في بعض المجالات أيضاً. نذكر من هذه المشكلات هبوط قيمة العملة الأفغانية، وانتشار

البطالة، وعدم نجاح الحكومة في مكافحة الفساد الإداري، وغير ذلك. ومع ذلك؛ كان هناك تقدم في بعض المجالات، سيما الإصلاحات في مجال تحسين البيئة التجارية.

كيف كان وضع التجارة والعبور (الترانزيت) في فترة حكومة الوحدة الوطنية؟ ما هي المشكلات والتحديات أمام هذين المجالين في هذه الفترة؟ وما هو الأمل لتحسين الوضع الاقتصادي والبيئة التجارية في البلاد خاصة في ظل تقرير البنك الدولي الأخير؟ أسئلة نحاول الإجابة عنها في هذا التحليل.

التجارة والعبور/الترانزيت

تعتبر التجارة والعبور من المجالات المهمة والمترابطة في اقتصاد الدول، ولكن الأمن والميزة الجغرافية هما من العوامل المهمة التي يمكن أن يكونا أرضية مناسبة لتنمية هذين المجالين. يعتبر العبور من أهم مصادر الدخل لدول العالم في العصر الحاضر. الربح الكبير للعبور في الوقت الحالي يزيد من جهود ومنافسة الدول لإيجاد التسهيلات اللازمة لرفع أسهمها في هذا المجال.

أفغانستان بلد غير ساحلي وتعد هذه الحالة مشكلة وتحديا أمام العبور والتجارة في البلد؛ ولكنه أيضا من الدول المهمة في المنطقة نظرا لموقعه الجغرافي وأهميته في مجال العبور ونقل البضائع، ويمكن أن يكون له دور كبير في تنمية المنطقة كما يقوله الخبراء الاقتصاديون.

مع أن لأفغانستان قيمة عبور أكبر، وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك هو "طريق الحرير" التاريخي؛ إلا أن سوء الوضع الأمني، وضعف الحكومة، والفساد المستشري في المؤسسات، وعدم وجود المؤسسات المختصة بالعبور من العوامل التي تقلل من شأنه وفعاليته.

قُدمت مليارات الدولارات لأفغانستان بعد عام ٢٠٠١م وتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن المشكلات والتحديات في مجال العبور والتجارة لم تقل، ولذلك كانت الحدود الجنوبية فقط هي التي تربط أفغانستان بالعالم حتى عام ١٣٩٤هـ ش، وكان أفغانستان تصدر بضائعه وتستورد عن طريق ميناء كراتشي في باكستان. ولكن في حكومة الوحدة الوطنية ومع بذل بعض الجهود في هذا المجال كان الوضع في تحسن مستمر.

في الوقت الحالي خرج أفغانستان في نقل بضائعه من حصار البلد الوحيد الجار له، ووجد طرقا أخرى لتصدير بضائعه التجارية واستيرادها. تدشين ميناء (تشابهار)، وتدشين طرق جوية إلى دول المنطقة وأروبا، والاستفادة من طريق سكك الحديد المشتركة بين أفغانستان وتركمنستان من الطرق الجديدة للتجارة والنقل العبوري بين أفغانستان والمنطقة.

المشاكل الموجودة في قطاع التجارة والعبور

مع أن هناك جهودا بذلت بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لتوسيع العلاقات التجارية بين أفغانستان ودول أخرى وتسويق البضائع الأفغانية، وكانت هناك إنجازات للحكومة الأفغانية في هذا المجال؛ إلا أن هناك بعض التحديات والمشكلات حتى الآن في هذا المجال الاقتصادي المهم للبلاد، ونشير إلى بعضها كالآتي:

الوضع الأمني السيئ؛ استمرار الحرب وعدم الاستقرار من التحديات الكبيرة الموجودة أمام التجارة والنقل العبوري في أفغانستان. التجار والمستثمرون يمتنعون عن الاستثمار في البلاد لأنهم لا يستأمنون أنفسهم وأموالهم من جهة، ومن جهة أخرى الوضع الأمني السيئ سبب الأخطار أمام نقل الأموال والبضائع في الطرق السريعة للبلاد.

الفساد الإداري؛ فشل الحكومة الأفغانية في مكافحة الفساد الإداري هو الآخر من التحديات الموجودة أمام التجارة والعبور. الفساد في إدارات هذا القطاع سبب للتجار أنواعا مختلفة من المشكلات في تصدير البضائع واستيرادها.

المشكلات مع دول الجوار؛ كانت التجارة العبوري لأفغانستان مع دول الجوار متأثرة بالعلاقات السياسية مع هذه الدول معظم الأحيان، وخلال العقدين ونصف العقد الماضي كلما تدهورت العلاقات السياسية بين كابل وإسلام آباد؛ أثر هذا الوضع أيضا على العلاقات الاقتصادية للبلدين. وهذا الوضع يواجه الصادرات الأفغانية إلى الأسواق العالمية إلى مشكلات، كما أنها تفقد قيمتها داخل البلاد.

التنافس العالمي؛ الصراعات والمشكلات الإقليمية والدولية هي الأخرى من التحديات الموجودة في الوقت الحالي أمام التجارة والنقل العبوري وأمام العلاقات الاقتصادية لأفغانستان عامة مع دول المنطقة. على

سبيل المثال؛ العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران أثرت على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، وهذا تقلق أفغانستان بشأن تصديرها عن طريق ميناء (تشابهار)، وإن كان هناك ترددا لأمريكا بشأن تنمية ميناء (تشابهار) في الوقت الحالي لعلاقاتها الطيبة مع الهند وأفغانستان، لأنه لايريد إلحاق الضرر باقتصاد البلدين وفقا للخبراء الاقتصاديين.

آمال لتحسين التجارة والنقل العبوري في أفغانستان

الخطوات التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية لتسهيل بدء التجارة والمذكورة في تقرير البنك الدولي؛ هي عبارة عن تخفيض رسوم رخصة التجارة من ٣٢ ألف أفغاني إلى ١٠٠ أفغاني، وسهولة دفع الضرائب بطريقة إلكترونية، والمصادقة على القانون الجديد للشركات الصغيرة، والحصول السهل للمتشبثين على القروض. هذه الأمور من الإجراءات التي حسنت الوضع التجاري في أفغانستان.

وفقا لتقرير البنك الدولي، فإن ذلك قلل من مدة الحصول على الرخصة التجارية وقيمتها طوال العام الماضي، وتهيأت الظروف الملائمة للاستثمارات الجديدة نتيجة لذلك، ويأتي أفغانستان في عداد ٤٩ دولة من ناحية بدء التجارة.

عموما؛ اكتملت أو دشنت عدد من المشاريع الأساسية بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقد بحث أفغانستان عن طرق بديلة ومتعددة لتصديراته وكذلك لمستورداته، وازدادت عوائد الحكومة بالنسبة للأعوام الماضية، وكان أحد أسباب هذا الازدياد وضع الضرائب على بطاقات الشحن لشركات الاتصالات. ولكن لسوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي؛ كان الوضع الاقتصادي في بعض المجالات متجها إلى الأسوء في العقد ونصف العقد الماضي. هبطت قيمة العملة الأفغانية إلى أدنى مستوياتها (كما كانت قيمة العملة الأفغانية عام ٢٠١٥م ٥٧ أفغانيا مقابل دولار واحد، بينما وصلت قيمة العملة الأفغانية في الوقت الحالي إلى ٧٥ أفغانيا مقابل دولار واحد)، وارتفعت نسبة البطالة كثيرا، والبلاد تواجه هروب الاستثمارات، كما أن التنمية الاقتصادية في الهبوط أيضا، ويعيش أكثر من أربعين في المائة من السكان بشكل عام تحت خط الفقر.

ولكن نظرا لتقرير البنك الدولي الأخير، من المؤمول أن تحقق أفغانستان مزيد من الإنجازات في مجالي التجارة والعبور في الأعوام القادمة، في غضون ذلك، اتخذت الحكومة خطوات أولية في قطاع التجارة وتحسين الوضع الاقتصادي بتنفيذها إصلاحات لازمة في بعض المجالات، فضلا عن مكافحة الفساد الإداري في القطاع التجاري.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 784089590 – (+93) 202564049

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com